

- كلمة العدد -



منتصف كانون الثاني / يناير 2023

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" ..
تناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية..
تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعرّيف بقضية اللاجئين وحقهم بالعودة.

1

مواقف تبرز أهمية وكالة الأونروا لللاجئين وارتباطها بحق العودة

2

القانون الذي تستند إليه الأونروا في حرمان الأقارب من التوظيف غير موضوعي

3

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان باتوا ضحية تقصير مركب ولا أفق للحل على المدى المنظور

4

التمسك بالأونروا لم يعد أمراً يمكن لللاجئين الفلسطينيين التخلّي عنه ضمن الظروف الراهنة

كلمة العدد:

مواقف تبرز أهمية وكالة الأونروا لللاجئين وارتباطها بحق العودة

وأضاف بأن "الأونروا" ليست مجرد وكالة إنسانية، بل وكالة للتنمية البشرية، وقدرتها على بناء رأس المال البشري لللاجيء فلسطين تعدّ أثمن سماتها، وعلى كل الأطراف المعنية العمل لتمكينها والمنتفعين منها، على حد تعبير رئيس اللجنة الاستشارية، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني د. باسل الحسن.

أما ممثل رئاسة الأونروا والمفوض العام للوكالة الأستاذ عدنان أبو حسنة فقد قال: تتعرض "الأونروا" إلى هجمات سياسية منسقة ومنظمة في برلمانات دول مختلفة، تستهدف شخصيات مؤثرة والرأي العام لإيصال رسالة بان هذه المنظمة لا لزوم لها يعني القضية تتعلق بنزع شرعية الأونروا، مضيفاً بأنه عندما تنزع شرعية "الأونروا" وبالتالي ستتنزع شرعية قضية اللاجئين الفلسطينيين ويدخل في ذلك قضايا عديدة كما في تعريف اللاجيء ومن المستفيد وانهم كانوا 650 ألف لاجئ واليوم تتحدثون عن 6 ملايين وهل الاحفاد يرثون اللجوء والكثير من القضايا. هناك من يتمنى ان يستيقظ صباحاً ولا يروا "الأونروا" ولكن الواقع هو غير ذلك.

عممت "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين" بطاقات خاصة لمواقف تحدث عنها المشاركون في الندوة التي عقدها بمناسبة مرور 73 سنة على إنشاء وكالة الأونروا والتي كانت تحت عنوان "الأونروا بعد 73 سنة: تحديات التمويل والاستمرارية في ظل المتغيرات الدولية".



فقد قال مستشار الإعلام والتواصل في لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، والمحتحدث باسم اللجنة الاستشارية للأونروا الدكتور أحمد الزعبي: "يدرك لبنان الذي يرأس اللجنة الاستشارية للأونروا حالياً ممثلاً بلجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في رئاسة مجلس الوزراء، ومن دون مبالغة أو ادعاء، خطورة التحديات التي تواجه "الأونروا"، وهو يطمح إلى لعب دور في طرح إطار معالجات على المستوى الاستراتيجي، ذي أبعاد مختلفة تساعده في بناء رؤية موحدة لمستقبل "الأونروا"، وعلى أكثر من مستوى، لناحية التمويل والإصلاح والاستدامة.



كلمة العدد:

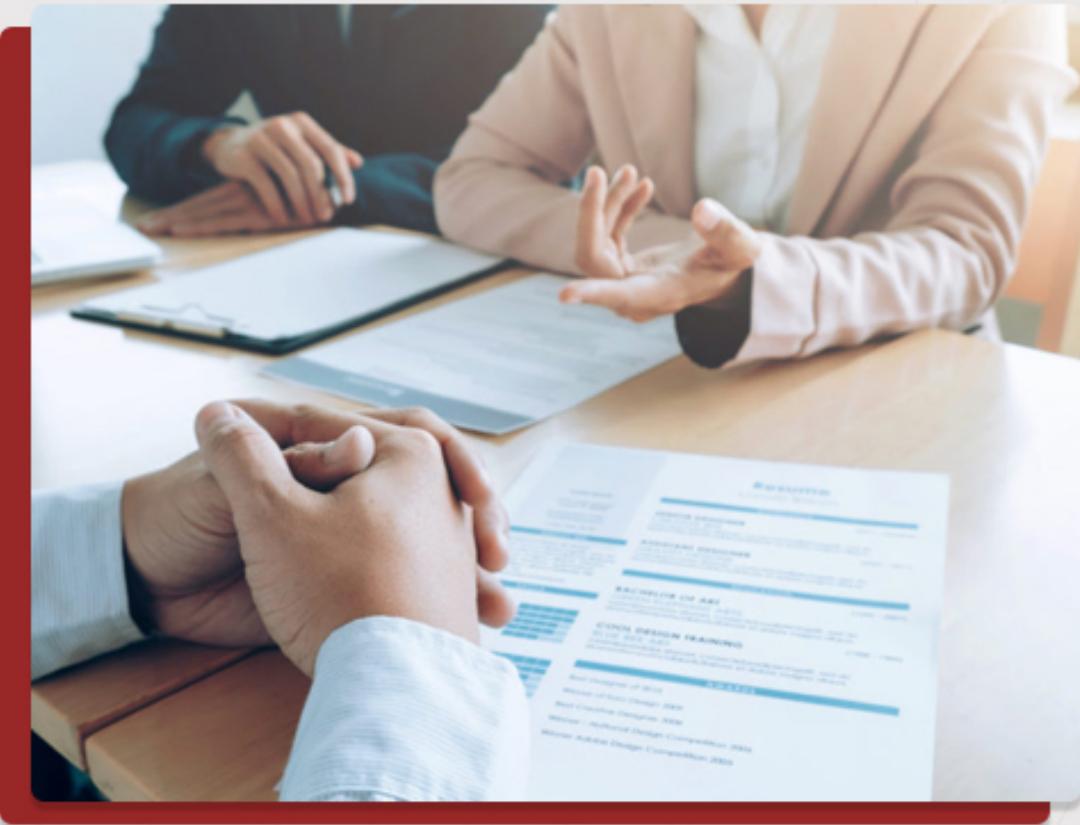
مواقف تبرز أهمية وكالة الأونروا لللاجئين وارتباطها بحق العودة



نرى كل يوم اليأس يزداد وآفاق التحسن تضمحلّ لدرجة أنّ اللاجئين أصبحوا لا يأبهون الموت في قوارب الموت مع أولادهم على البقاء في هذا الدرك، وهنا تكثر الأسئلة ماذا فعلت الأونروا ازاء كل ذلك. فعلت "الأونروا" الكثير لكن استجابتها لا تكفي وتقاد تشكّل نقطة في بحر الاحتياجات. لماذا؟ الجواب السريع: نقص التمويل.
يتبع مواقف أخرى في العدد القادر من النشرة رقم (43).

وقالت المستشارة الإعلامية والناطقة الرسمية باسم الأونروا في لبنان الأستاذة هدى سمرة: "لقد أصبحت حياة لاجئي فلسطين مستحيلة في ظل ارتفاع تكلفة السلة الغذائية والمياه والوقود والاشتراك في مولد الكهرباء والغاز والنقل والرعاية الصحية والأدوية وبات الكثيرون غير قادرين على تحمل أي فروقات في أسعار الأدوية أو العلاجات الصحية منذ رفع الدعم الحكومي وارتفاع فاتورة الاستشفاء. 93% هي نسبة الفقر بحسب آخر المسوحات التي أجرتها الوكالة وهي نسبة مرعبة تجعل كل لاجئ فلسطيني في لبنان بأمس الحاجة لتدخل طارئ. وأضافت بأن من كان يعمل مياوماً أو موظفاً من لاجئي فلسطين في بعض المجالات المحدودة فقد عمله نتيجة الأزمة، تحويلات الأقارب من الخارج فقدت قيمتها ولو أنها لا زالت تسدّ رمق بعض العائلات، ويحتاج المرء أن يعمل ثلاثة أيام أو أكثر، هذا إن توفّرت فرصة العمل، ليدفع ثمن قارورة غاز أو تنكة مازوت للتتدفئة أو حلبياً أو دواءً ولكن حتماً لا يمكنه سد احتياجات عائلته الأساسية.





القانون الذي تستند إليه الأونروا في حرمان الأقارب من التوظيف غير موضوعي

تستند الأونروا إلى القانون الصادر عن الأمم المتحدة والذي بموجبه يتم حرمان الأقارب من التوظيف (القاعدة 7-4، العلاقات الأسرية)، يعتبر القانون بالنسبة للخبراء غير موضوعي ومخالف للمادة 23 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "لكل شخص حق العمل، وفي حرّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة"، وبيان الأصل أن يكون القانون على النحو التالي: "يجوز توظيف من كان أباً أو أمّاً أو ابناً أو بنتاً أو اخاً أو اختاً أو زوجاً أو حفيداً أو جداً للموظف.. على ان لا يُكلف بالعمل في وظيفة تعلو او تتبع في سلم السلطة وظيفة الموظف الذي تربطه به صلة القرابة".



اللاجئون الفلسطينيون في لبنان باتوا ضحية تقصير مركب ولا أفق للحل على المدى المنظور.

في ظل الظروف المأساوية التي يعيشها اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي كان أحد أسبابها الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها لبنان والتي أدت إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية ما أثر بشكل مباشر وكبير على قدرة اللاجيء الفلسطيني المالية والتي كانت بالأساس ضعيفة للغاية بحيث أصبحت في الوضع الحالي شبه معدومة هذا إن لم نقل أنها أصبحت معدومة تماماً وأصبح اللاجيء الفلسطيني يعتاش بشكل كامل على المساعدات والبرامج الإغاثية التي تقدمها وكالة الأونروا له والتي هي بدورها أيضاً تقلصت بشكل كبير نتيجة للأزمة المالية التي تمر بها الأونروا ما أدى إلى تراجع وحجب الكثير من هذه البرامج والمساعدات. وبذلك أصبح اللاجيء الفلسطيني في لبنان يتعرض لضغوط شديدة ومتعددة الاتجاهات والأسباب.

فمن ناحية تراجعت خدمات الأونروا والتي كان يعتمد عليها بشكل كبير ليدبر شؤون حياته اليومية وهذا التراجع جاء بسبب العجز الحاصل في ميزانية الأونروا الناتج عن الاصرار من قبل بعض الجهات النافذة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على الابقاء على تمويل ميزانية الأونروا من قبل الدول المانحة بشكل طوعي دونا عن بقية الهيئات والوكالات المنبثقة عن قرارات الجمعية العامة، ما يجعل الأونروا واللاجئين الفلسطينيين عرضة للابتزاز السياسي من قبل الدول المانحة ويجعل سياسات الأونروا تبني وفقاً لمصالح ورغبات الجهات المانحة وليس وفقاً لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين. الأمر الذي كثيراً ما تم رفع الصوت من أجل وضع حل شامل وجذري له ولكن دون نتيجة حتى هذه اللحظة.

اما المحور الآخر المشارك في عملية الضغط الاقتصادي والاجتماعي على اللاجيء الفلسطيني في لبنان هي القوانين الجائرة المفروضة على اللاجئين الفلسطينيين من قبل الجهات المعنية والتي تحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق العمل الا ضمن اضيق الظروف وتسمح له فقط في العمل ضمن مجالات متواضعة للغاية ومحدودة ما يجعله ضمن فئة الطبقة الفقيرة ومدودة الدخل الذي يتعارض والاتفاقيات الدولية المتعلقة سواء بحقوق الانسان أو بحقوق اللاجئين. علماً بأن اللاجئين الفلسطينيين عموماً هم من أكثر الشعوب ثقافة وتعلماً وقد برزوا في جميع الاختصاصات العالمية على صعيد العالم.

المحور الثالث والذي يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية لما يجري مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي السلطة الفلسطينية ومن يمثلها من سفارة دولة فلسطين في لبنان بصفتهم الجهة الرسمية والمعترف بها كمرجعية سياسية لللاجئين الفلسطينيين والمؤسسات المنبثقة عن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير والتي لزاماً عليها متتابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان ووضع حلول لما يتعرضون له من ضغوط ومشاكل متعددة. ومع الاسف كثيراً ما نرى التقصير الواضح تجاه تحمل هذه المسؤوليات والغوص ضمن متأهات المحسوبيات والانتيماءات الفكرية أو الحزبية. بينما لم نر العمل الفاعل والكافи للتذليل العقبات امام السماح لللاجئين بالحياة بشكل كريم.



التمسك بالأونروا لم يعد أمراً يمكن لللاجئين الفلسطينيين التخلي عنه ضمن الظروف الراهنة

لم يعد هناك بديلاً عن وجود الأونروا بالنسبة لغالبية اللاجئين الفلسطينيين ضمن الظروف العالمية السياسية والاقتصادية الحالية. فالتحديات أصبحت بلا شك تفوق قدرة هؤلاء اللاجئين على مواجهة الظروف الراهنة والتي بلغت حداً غير مسبوق، فمن من ناحية أصبحت الضغوط الاقتصادية والمالية التي يواجهها اللاجيء الفلسطيني تفوق بمراتل قدرته على التحمل والمواجهة بل أصبحت تفوق قدرة العديد من المواطنين في دول العالم والذين لم يتعرضوا لظروف اللجوء فما بالك باللاجيء؟ ومن ناحية أخرى بات حجم العجمة السياسية الممنهجة على قضية اللاجئين وحقهم في العودة والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من قراراتها أيضاً حداً غير مسبوق من قبل العديد من الأطراف والتي تخضع لإرادة المعسكر الصهيوني والأمريكي الرامي إلى نزع والغاء حق العودة لللاجئين الفلسطينيين.

باتت ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية تؤثر وبشكل صارخ على اقتصاديات معظم الدول ما أدى إلى ارتفاع اسعار العديد من المواد الأساسية من محروقات ومواد غذائية بشكل غير مسبوق وبطريقة ادت إلى المس برفاهية المواطنين في العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية والتي كانت تتمتع باقتصاد قوي على مدى عقود طويلة. وعلى المقلب الآخر إذا نظرنا إلى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين نجدهم باتوا يواجهون أزمات اقتصادية مركبة فهم وبالأساس يعانون من هشاشة كبيرة في الوضع الاقتصادي كانت تحرمهم من الحصول على العديد من الاحتياجات للعيش بشكل سوي والحفاظ على كرامتهم. فلا يخفى على أحد حجم الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجهها دولة مثل لبنان حيث تعرض سعر العملة المحلية للانهيار السريع وارتفعت اسعار المواد الأساسية مثل الأطعمة والمحروقات والأدوية بشكل جنوني فأصبح ما يستطيع الحصول عليه اللاجيء الفلسطيني من دخل محدود لا يكفي لتأمين الكهرباء لبيته أو الدواء اللازم لعلاج الامراض المزمنة والتي تفشت مع الاسف بين هؤلاء اللاجئين نتيجة للظروف المتردية التي يعيشونها.

هذا كله يأتي في الوقت الذي تتبع فيه الأونروا العديد من الخطوات لتقليل خدماتها وبرامجها نتيجة للعجز المالي الذي تتعرض له.

وفي سوريا لا يخفى على احد حجم الضرر الذي لحق باللاجئين الفلسطينيين الذي كانوا يقيمون في سوريا نتيجة للأحداث الأمنية التي مرت وتمر بها البلاد ما أدى إلى انهيار حالة الاستقرار النسبي التي كان يعيشها اللاجيء الفلسطيني في سوريا من حيث السماح له بالعمل في شتى المجالات والتملك وخلافه من الحقوق الطبيعية ولكن ومع قدوم الأزمة الأمنية انتهت فترة الاستقرار وباتوا بأمس الحاجة لمن يمد لهم يد العون خصوصاً بعد نزوح وتهجير العديد منهم وتعرض العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا للدمار الشامل أو شبه الشامل ففقد اللاجئون هناك بيتهم وممتلكاتهم واضطروا إلى النزوح إلى أماكن أخرى في سوريا قد تكون أكثر أماناً ولو بشكل نسبي ولكن فقدوا فيها مصادر الدخل. عدّا من اضطر إلى مغادرة سوريا خوفاً على حياته وحياة أفراد أسرته وبذلك تعرض لمعاناة اللجوء مرة أخرى.

وفي غزة التي تتعرض للحصار منذ العام 2006 من قبل العدو الصهيوني دون أي مراعاة للانسانية وللشروع الدولي. وتشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والعديد من المواد الأساسية سواء مواد البناء والترميم أو المواد الغذائية. ما دفع منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ماكسويل جيلارد بوصف الحصار والحالة المتردية لسكان القطاع قائلاً: إنه اعتداء على الكرامة الإنسانية

وفي سوريا لا يخفى على احد حجم الضرر الذي لحق باللاجئين الفلسطينيين الذي كانوا يقيمون في سوريا نتيجة للأحداث الأمنية التي مرت وتمر بها البلد ما أدى إلى انهيار حالة الاستقرار النسبي التي كان يعيشها اللاجيء الفلسطيني في سوريا من حيث السماح له بالعمل في شتى المجالات والتملك وخلافه من الحقوق الطبيعية ولكن ومع قدوم الأزمة الأمنية انتهت فترة الاستقرار وباتوا بأمس الحاجة لمن يمد لهم يد العون خصوصاً بعد نزوح وتهجير العديد منهم وتعرض العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا للدمار الشامل أو شبه الشامل ففقد اللاجئون هناك بيتهم وممتلكاتهم واضطروا إلى النزوح إلى أماكن أخرى في سوريا قد تكون أكثر أماناً ولو بشكل نسبي ولكن فقدوا فيها مصادر الدخل. عدّا عن من اضطر إلى مغادرة سوريا خوفاً على حياته وحياة افراد اسرته وبذلك تعرض لمعاناة اللجوء مرة أخرى.

وفي غزة التي تتعرض للحصار منذ العام 2006 من قبل العدو الصهيوني دون أي مراعاة للانسانية وللشروع الدولي. واشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والعديد من المواد الأساسية سواء مواد البناء والترميم أو المواد الغذائية. ما دفع منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ماكسويل جيلارد بوصف الحصار والحالة المتردية لسكان القطاع قائلاً: إنه اعتداء على الكرامة الإنسانية

بالإضافة إلى اغلاق مصر حدودها مع القطاع وعدم السماح بمرور الأشخاص والبضائع إلى ضمن نطاق ضيق للغاية كما وقد قام الاحتلال الصهيوني بتدمير مطار غزة وأغلق الحدود البحرية للقطاع ما يعني تعرض القطاع للحصار والعزل عن العالم بشكل شبه كلي، ما أدى اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على ما تقدمه الأونروا من مساعدات وبرامج إغاثية.

ومن جانب آخر ما زالت الأونروا شاهد حي على الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني والذي أدى إلى نكبة عام 48 ونكسة 67 وهي الطرف الوحيد المخول أمميا لرعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم بموجب القرار الأممي رقم 302 لتفادي أحوال المجاعة والبؤس... ودعم السلام والاستقرار". وحلت الأونروا محل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت في سنة 1948. وهي بذلك تعتبر دليلاً ومرجعاً قانونياً وأممياً لثبات حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. وفي حال استطاع المعسكر الصهيوني وحلفاؤه إنهاء أو شل دور الأونروا أو إثبات عدم فعاليتها وضرورة وجودها فهو بذلك يستطيع كسر حاجز كبير ومحمّ كان يحول بينه وبين شرعية الاحتلال وطرد اللاجئين الفلسطينيين من أرضهم.

بناءً لما سبق فإن التمسك بوجود الأونروا أمراً ملحاً للغاية وله أهداف استراتيجية ومادية ومعنوية تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر ولا يمكن بأي حال من الأحوال التساهل أو التهاون بقضية وجود الأونروا وحساسيتها بالنسبة لهم.